الفصل السادس

مفاوضات درومند ولف

بشأن الجلاء

١٨٨٥ — ١٨٨٧

هى مفاوضات اقترحت الحكومة الإنجليزية إجراءها مع تركيا بقصد تحديد موعد للجلاء عن مصر ، وبيان شروطه ، وقد شغلت هذه المفاوضات سنتين ، من اغسطس سنة ١٨٨٥ إلى يوليه سنة ١٨٨٧ ، وانتهت على غير نتيجة

وقد يبدو غريباً أن تقترح انجلترا الدخول فى مفاوضات مع تركيا فى شأن الجلاء ، فهل كانت حقيقة جادة فى رغبتها الانسحاب من مصر حتى تتفاوض فى هذا الصدد ؟

إن الظروف والملابسات لا تدل مطلقاً على هذه الرغبة ، وإنما هى مظاهر أرادت بها أن تكسب ما تستطيع من الوقت ، وأن تخدع الرأى العام فى مصر وفى مختلف البلدان ، وتلقى فى روعه أنها لا تنوى البقاء فى مصر ، وأنها راغبة فى احترام المعاهدات ، وعازمة على الجلاء ، وبذلك تضعف روح الكراهية ضدها ، وتخفف حدة المقاومة التى يثيرها الاحتلال فى النفوس ، لأن الدخول فى المفاوضات من شأنه أن يصرف الأذهان عن المقاومة ، ما دامت المفاوضة جارية ، وقد أفلحت انجلترا فى مد أجل مفاوضات درومند ولف سنتين متعاقبتين ، وانتهت بالإخفاق وبقاء الاحتلال قائماً فى البلاد .

استقالة وزارة جلادستون

وتأليف وزارة سالسبرى

إن وزارة المستر جلادستون Gladstone هى التى فى عهدها وقع الاحتلال ورسخت قدمه فى مصر وأقيمت قواعد الحماية المقنعة التى بسطتها انجلترا على البلاد ، وقد بقى جلادستون يتولى الحكم إلى أن استقالت وزارته فى يونيه سنة ١٨٨٥ ، على أثر قرار أصدره ضدها مجلس العموم ، فخلفتها وزارة المحافظين برآسة اللورد سالسبرى Lord Salisbury ، وكان أول عمل له فى المسألة المصرية إيفاده السير هنرى درومند ولف Sir Drummond Wolff إلى الأستانة لمفاوضة الحكومة التركية فى شأن الجلاء عن مصر وتحديد موعده .

مجئ درومند ولف الى الأستانة

وصل السير درومند ولف إلى الأستانة يوم ٢٢ اغسطس سنة ١٨٨٥ ، حاملا لقب « مبعوث فوق العادة ووزير مفوض لمهمة تتعلق بالشؤون المصرية » ، وقابل السلطان عبد الحميد ، باسطاً أمله فى أن تصل الحكومتان إلى اتفاق فى الشؤون المصرية ، وبعد أن التقى برجال الحكومة التركية ، أسفرت مفاوضاته الأولى عن اتفاق وقع عليه هو ووزير خارجية تركيا فى ٢٤ اكتوبر سنة ١٨٨٥ ، وفحواه إيفاد مندوب سام (قوميسير) عثمانى ، وآخر انجليزى ، إلى مصر ، تكون مهمتهما الاشتراك مع الخديو فى إعادة تنظيم الجيش المصرى ، وبحث التغييرات التى يحسن إدخالها فى نظام الإدارة المصرية

وهذه المهمة فى ذاتها تدل على أن انجلترا لم تكن تنوى الجلاء ، فان الجلاء لا يتفق مع إعادة تنظيم الجيش المصرى ، أو إدخال تغييرات فى نظام الإدارة المصرية ، بل تنم هذه المهمة عن نية الإنجليز فى البقاء ، لا فى الجلاء

واشتمل الاتفاق على أمر آخر ، وهو أن على المندوب السامى العثمانى

الاتفاق مع الخديو لإعادة الهدوء فى السودان ، على أن يطلع المندوب السامى الإنجليزى على مفاوضاته فى هذا الصدد ، وأن لا ينفذ شىء يتعلق بهذا الغرض إلا بعد موافقته ، وإذا لم يبق شك فى سلامة الحدود المصرية وانتظام الحكومة المصرية واستقرارها ، فالمندوبان الساميان يقدمان تقارير إلى حكومتيهما ، وبعد ذلك تتبادل الحكومتان الرأى لعقد معاهدة تتضمن جلاء الجنود البريطانية عن مصر ، وتحديد موعده المناسب[١]

أحمد مختار باشا الغازى

وتنفيذاً لهذا الاتفاق جاء السير درومند ولف إلى مصر ، فى اكتوبر سنة ١٨٨٥[٢] ، وعين السلطان أحمد مختار باشا (الغازى) مندوباً سامياً لهذه المهمة ، فجاء فى ديسمبر من تلك السنة[٣] والتقى بالسير ولف ، وقابل كل منهما الخديو توفيق باشا ، وأبدى الخديو اهتمامه بهذه المفاوضات ، ورغبته فى أن يتولاها بنفسه لما لها من الأهمية ، وتباحثوا فى إعادة تنظيم الجيش المصرى ، وكلف مختار باشا وضع تقرير فى هذا الشأن ، فقدم تقريرين يتضمنان وجوب زيادة عدد الجيش المصرى إلى ١٦٨٠٠ مقاتل ، وأعرب عن أمله فى أن تتنازل الحكومة الإنجليزية عن المبلغ الذى تتقاضاه من مصر سنويا نفقات لجيش الاحتلال ، ومقداره ٢٠٠٠٠٠ جنيه على وجه التقريب ، وبضمه إلى ميزانية الجيش يكون فيها الكفاية للإنفاق على الجيش المصرى ، وأبان ضرورة استعادة دنقلة تمهيداً لاسترداد السودان وإخماد الثورة المهدية التى كانت وقتئذ فى إبان انتصارها ، رغم وفاة المهدى ، وقال إنه لا يمكن إخماد هذه الثورة بواسطة جيش انجليزى ، أو جيش مختلط مؤلف من جنود انجليزية وجنود

---

(١) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ١ ص ١

(٢) الوقائع المصرية عدد ٣١ اكتوبر سنة ١٨٨٥

(٣) الوقائع المصرية عدد ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٨٥

مصرية ، بل لابد لقمعها من جيش مصرى ، وأن العلاج الناجع لهذه الثورة هو إعادة تنظيم الجيش المصرى بقيادة ضباط مصريين أو أجانب ممن تضوا فى خدمة الجيش مدداً طويلة حتى أصبحوا كالمصريين ، واقترح الاستغناء عن منصب السردار (الذى كان انجليزيا) ، وأن يحل محله رئيس أركان الحرب ، كما اقترح انقاص الرواتب الباهظة التى كانت تؤدى للضباط الإنجليز ، للاقتصاد فى نفقات الجيش ، وقدّر نفقات هذا الجيش بمبلغ ٤١٥٠٠٠ جنيه سنوياً ، ولما كانت ميزانية الجيش تبلغ وقتئذ ١٣٠٠٠٠ جنيه ، يضاف إليها ٢٠٠٠٠٠ جنيه المخصصة لجيش الاحتلال ، فيكون مجموعها ٣٣٠٠٠٠ جنيه ، والباقى ٨٥٠٠٠ جنيه يمكن الحصول عليها من الاقتصاد فى أبواب الميزانية الأخرى ، وقال إنه على أثر تأليف هذا الجيش يكون من الواجب أن تنسحب الجنود الإنجليزية من الحدود المصرية والسودانية ، ويحل هذا الجيش محلها ، متخذاً دنقلة قاعدة عسكرية لأعماله ، وقال إن مجرد وجود جيش إسلامى وإعداده لاسترداد السودان ، يوقع الفرقة والانقسام بين زعماء القبائل السودانية ، ويساعد الجيش على اتمام مهمته[1] .

لم تكن هذه المقترحات مما تقصده الحكومة الإنجليزية فى مفاوضات درومندولف ، لأن تأليف جيش مصرى ضباطه من الوطنيين ، وإلغاء منصب السردار الإنجليزى ، وإخماد ثورة السودان ، كل ذلك مما لا يتفق مع مقاصدها الاستعمارية ، فلا غرو أن أجابت على مقترحات مختار باشا بمذكرة قدمها السير درومندولف فى ٢٥ أبريل سنة ١٨٨٦ ، تتضمن رفض هذه المقترحات ، فقد أبت الموافقة على استرداد دنقلة ، وتمسكت « بالنصيحة » التى أبدتها للحكومة المصرية فى إخلاء السودان ، وبأن لا تتجاوز حدود مصر الجنوبية وادى حلفا ، وقالت فى مذكرتها ان لا ضرورة لزيادة عدد الجيش المصرى إلى القدر الذى اقترحه مختار باشا ، لأن حالة الميزانية المصرية لا تسمح بهذه الزيادة ، ونوهت

---

(١) عن تقرير أحمد مختار باشا — الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٦ وثيقة رقم ١٣

إلى ما اقترحه اللورد دفرين فى تقريره من جعل عدده ستة آلاف فقط ، واقتراح الكولونيل فريزر فى مؤتمر لندن جعله خمسة آلاف ، ثم اقتراح اللورد نورثبروك جعله سبعة آلاف ، ورفضت أيضاً التنازل عن المائتى ألف جنيه التى كانت تدفعها مصر لنفقات جيش الاحتلال ، وتمسكت ببقاء الضباط الأنجليز فى الجيش المصرى برآسة السردار الإنجليزى[١]

فكان هذا الرد إيذاناً بأنها لا تنوى قط الجلاء عن مصر ، وقد صرح الكونت دونى D'Auny معتمد فرنسا فى مصر وقتئذ فى حديثه عن هذه المذكرة مع السير إفلن بارنج (اللورد كرومر) أن موقف الحكومة البريطانية يبدو متناقضاً مع حديثها عن الجلاء[٢]

وفى خلال هذه المفاوضات سقطت وزارة سالسبرى فى أواخر يناير سنة ١٨٨٦ ، وخلفتها وزارة جلادستون ، ثم سقطت هذه فى يونيه سنة ١٨٨٦ ، وأعقبتها وزارة سالسبرى من جديد ، فاتخذت الحكومة الإنجليزية هذه الفرصة ذريعة لوقف المفاوضات مؤقتاً ، اكتساباً للوقت ، ولم يكن يضيرها الانتظار ، لأنها فى الواقع تحتل البلاد ، ولأن فى بقاء المندوب العثمانى والمندوب الإنجليزى فى القاهرة مايشعر أغلبية الأهلين أن هناك مساعى من الجانبين فى سبيل التفاهم والاتفاق ، فتضعف روح المقاومة الأهلية ، وهذا فى ذاته أعظم مكسب للانجليز

ثم استؤنفت المفوضات فى الاستانة بين السير درومندولف والباب العالى ، وطالت على غير جدوى ، لأن الحكومة التركية كانت تلح قبل الاتفاق فى تحديد موعد للجلاء ، وأخيراً أذن اللورد سالسبرى للسير ولف أن يحدد موعد الجلاء بثلاث سنوات للقاهرة ، وخمس بالنسبة لسائر القطر المصرى .

---

(١) مذكرة السير درمندولف إلى مختار باشا . الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٥ — ١٨٨٦ وثيقة رقم ١٩

(٢) المرجع السابق وثيقة رقم ١٨

اتفاقية الأستانة

٢٢ مايو سنة ١٨٨٧

وعلى هذا الأساس اتفق المفاوضون من الجانبين على توقيع اتفاقية، عرفت باتفاقية الأستانة، تضمنت أن تجلو الجنود الإنجليزية عن مصر بعد ثلاث سنوات من إبرامها (أى فى سنة ١٨٩٠)، إلا إذا تبين فى ذلك الحين احتمال خطر داخلى أو خارجى يقتضى تأجيل موعد الجلاء، ففى هذه الحالة يؤجل انسحاب الجنود البريطانية، إلى أن يزول هذا الخطر، وتبقى لانجلترا بعد الجلاء رقابة عامة على الجيش تنتهى بعد سنتين من تمام الجلاء، وعندئذ تتمتع مصر بسلامة أملاكها، ويكون لتركيا وانجلترا حق إرسال جنود إلى مصر واحتلالها فى حالة اضطراب الأمن والنظام فيها، على أنه فى حالة وجود مانع لدى تركيا يحول دون إرسال قواتها إلى مصر فإنها توفد مندوباً يبقى فى مصر طول مدة احتلال الجيش البريطانى[1]

يتبين من هذه النصوص أن انجلترا لم تكن تقصد إلا تسويغ مركزها فى مصر، وجعل احتلالها شرعياً، لأنها قدرت إمكان احتلالها بعد الجلاء باشتراكها مع تركيا، وقد تبين من حوادث سنة ١٨٨٢ مبلغ بطء الحكومة التركية فى إرسال قواتها؛ فهذه المعاهدة تخول انجلترا وحدها احتلال مصر، وقد ظهر هذا القصد مما ورد فى المادة الخامسة من الاتفاقية، إذ جاء فيها: «وفى حالة وجود مانع لدى تركيا من إرسال قواتها إلى مصر فإنها تكتفى بإيفاد مندوب عنها»، ومعنى ذلك أن تتكرر مأساة سنة ١٨٨٢، وتخلق انجلترا من الذرائع مثل ما خلقته لضرب الإسكندرية، وتتأخر تركيا عن إرسال جيشها إلى مصر، فتحتلها انجلترا وحدها، ويكون احتلالها شرعياً يستمد وجوده من

---

(١) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٧ وثيقة رقم ٧٢

المعاهدة ؛ وفى ذلك يقول اللورد الفريد ملنر : « إن النقطة الهامة فى هذه الإتفاقية هى الإعتراف بحق بريطانيا فى إعادة احتلال مصر ، حقاً إن تركيا قد احتفظت لنفسها بمثل هذا الحق ؛ ولكن بما أن تركيا ليست فى أى وقت مستعدة للعمل السريع ، فإن اشتراكها فى هذا الصدد ليس له قيمة عملية ، وتكون انجلترا وحدها هى التى تتولى قمع الاضطرابات »[1]

وقد كانت الاتفاقية لم يزل ينقصها ، لكى تحوز قوتها القانونية ، تصديق السلطان ، فاعترض عليها مختار باشا ، وعارض فيها سفيرا فرنسا والروسيا ، لما فيها من تمييز مركز انجلترا فى مصر والبحر الأبيض المتوسط ، وأسفرت هذه المساعى عن إحجام السلطان عن التصديق عليها ، فأصبحت كأن لم تكن ، وبذلك انتهت مفاوضات درومندولف بالإخفاق ، وغادر الأستانة فى يوليه سنة ١٨٨٧

أما مختار باشا فقد استمر فى مصر ، رغم إخفاق هذه المفاوضات ، لأنه اعتبر أن مهمته هى مطالبة انجلترا بالجلاء ، وهذه المهمة لا تنتهى إلا بتمام الجلاء ، فلا غرو أن سخط الإنجليز على بقائه فى مصر ، ولقد صرح هو فى غير مرة أنه يعد نفسه « احتجاجاً حياً على الاحتلال » ، ومن هنا جاء عطف الشعب عليه ، إذ كان يرى فيه رمزاً للاحتجاج على الاحتلال الأجنبى

ويلزمنا أن نعترف بأن عدم توقيع اتفاقية الاستانة لم يكن فى ذاته مكسباً للقضية المصرية ، إذا لم تعقبه مطالبة انجلترا بالجلاء عن مصر ، أما ما فعلته فرنسا من معارضتها فى توقيع هذه الاتفاقية ، ثم ترك انجلترا بعد ذلك تفعل فى مصر ما تشاء ، فهذا فى الواقع هو مكسب لإنجلترا ، ومظهر من مظاهر اضطراب السياسة الفرنسية فى المسألة المصرية ، وفى ذلك تقول مدام جولييت آدم فى مقالة لها نشرتها فى فبراير سنة ١٩٠٤ بمجلة (القول الفرنسى

---

(١) انجلترا فى مصر England in Egypt للورد ألفرد ملنر ص ١٢٣ طبعة سنة ١٩٢٠

فى الخارج)[١] منتقدة سياسة فرنسا حيال المسألة المصرية :

« لقد كانت اتفاقية (درومند ولف) عقداً ناقصا ، ولكنها كانت أفضل من لا شيء ، ففيها حددت انجلترا تاريخ الجلاء ، وكانت فقرة واحدة منها تتضمن خطراً حقيقيا ، وخصوصا فى يد انجلترا ، وهى التى حفظت فيها لنفسها الحق فى احتلال مصر مرة أخرى إذا حدثت فيها اضطرابات جديدة ، وقد بذلت فرنسا ومعها الروسيا غاية الجهد فى منع السلطان من التوقيع على هذه الاتفاقية ، فبماذا عوضتها فرنسا ؟ بم أثبتت للمصريين رغبتها الأكيدة فى نهو أجل الاحتلال ، والحصول على ذلك الميعاد الذى ضربته انجلترا ؟ وإذا كانت انجلترا قد اعترفت بمبدأ الجلاء ، فهل استفادت سياستنا من هذا الاعتراف مراعاة لمصلحة مصر ومصلحتنا ؟ كلا ؛ لم تعمل فرنسا شيئاما ، وارتكبت بذلك خطأ لا يمحى ولا يزول ، حيث سمحت لإنجلترا أن تقول : « لقد سلكت مسلك الشرف والاستقامة ، ولكنكم رفضتم اقتراحاتى بشأن الجلاء » ، ولقد اعتقد المصريون يومئذ أن فرنسا تعد مشروعا أوضح وأتم من مشروع (درومند ولف) ، وانتظروا ظهوره ، ولكن انتظارهم كان عبثا ، ولم يروا بعد الانتظار الطويل إلا (الاتفاق الودى) سنة ١٩٠٤ مع انجلترا ! »

وكتب (اللواء) فى عدد ١٣ ابريل سنة ١٩٠٤ لمناسبة عقد (الاتفاق الودى) بين فرنسا وانجلترا يقول : « إن فرنسا التى ألحت على السلطان فى عدم التوقيع على معاهدة درومند ولف ، وبذلت كل جهدها لإحباط مساعى انجلترا يومئذ ، مع أن هذه المعاهدة كانت تحدد ميعاد الجلاء بعام ١٨٩٠ بعبارة صريحة قطعية ، لا يجوز لها أن تسخر من استقلال هذه البلاد وتسلم بالاحتلال ونتائجه » .

وكتب فى عدد ٨ فبراير سنة ١٩٠٥ فى صدد موقف تركيا حيال مصر بعد الاحتلال يقول : « اهتم الباب العالى بمسألة مصر اهتماما كلياً ، فاتفق مع

---

(١٠) نشر اللواء تعريبها فى عدد ٦ مارس سنة ١٩٠٤

انجلترا عام ١٨٨٥ على إرسال مندوب من قبله (وهو أحمد مختار باشا) ، وآخر من قبلها لوضع تقرير عن حالة مصر وتمهيد سبيل الجلاء ، وتوصل بمجهوداته السياسية إلى أن عقد معها معاهدة درومند ولف فى سنة ١٨٨٧ ، ولولا إلحاح الروسيا وفرنسا عليه لوقع عليها وكانت ارتبطت انجلترا بها ارتباطاً فعلياً وتحتم عليها الجلاء عن مصر »

وصفوة القول ان إخفاق مفاوضات درمند ولف لم يكن مكسباً جدياً للقضية المصرية ، بل كان هذا الإخفاق وما أعقبه من ترك الاحتلال قائماً خسارة لا شك فيها .

obeikandl.com